E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2001/IG.1/3
31 January 2001
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة
بيروت، ٢٧-٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
2001
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

التقدم المحرز في مجالات التنمية الاجتماعية وسياساتها في تنفيذ البرنامج الفرعي لتحسين نوعية الحياة خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدّمة	١-٢	٣
أولاً- أهم الأنشطة في مجال التنمية البشرية	٣-١٧	٣
ألف- الدراسات الفنية	٤-٩	٣
باء- الخدمات الاستشارية	١٠-١٣	٥
جيم- النشاطات الميدانية	١٤-١٧	٦
ثانياً- أهم الأنشطة في مجال المستوطنات البشرية	١٨-٣٤	٧
ألف- الدراسات الفنية	١٩-٢٢	٧
باء- النشرات الدورية	٢٣-٢٤	٨
جيم- الدورات التدريبية	٢٥-٢٨	٨
دال- المشورة الفنية	٢٩-٣٠	٩
هاء- الاجتماعات	٣١-٣٤	١٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثالثاً- أهم الأنشطة في مجال المرأة والتنمية	٣٥-٥١	١١
ألف- إجراء الدراسات والأبحاث	٣٧-٤٢	١١
باء- التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية	٤٣-٤٥	١٢
جيم- دعم وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية من خلال تقديم المعونة الفنية والخدمات الاستشارية	٤٦	١٣
دال- إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة والبرامج الرئيسية	٤٧-٥١	١٣
رابعاً- أهم الأنشطة في مجال السكان.....	٥٢-٧١	١٤
ألف- تقديرات حجم ونمو السكان في منطقة الإسكوا.....	٥٣-٥٦	١٤
باء- إصدار الدراسات التحليلية ضمن النشرة السكانية	٥٧-٦١	١٥
جيم- التعاون الإقليمي في مجال السياسات السكانية.....	٦٢-٦٤	١٦
دال- ورشات العمل	٦٥-٧١	١٦
خامساً- أهم الأنشطة في مجال القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد	٧٢-٩٠	١٨
ألف- الاجتماعات والدراسات	٧٣-٨٢	١٨
باء- نظام المعلومات لمتابعة واقع التنمية الاجتماعية واتجاهاتها.....	٨٣	٢٠
جيم- المواد والنشرات الإعلامية	٨٤-٨٦	٢٠
دال- الخدمات الفنية الاستشارية.....	٨٧	٢١
هاء- التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية	٨٨-٩٠	٢١
سادساً- الدروس المستفادة والاقتراحات	٩١-٩٥	٢٢

مقدّمة

١- تتألف شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها من قسم التنمية البشرية، وقسم المستوطنات البشرية، ووحدة المرأة والتنمية، وقسم السكان، ووحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد.

٢- وتتحمل هذه الشعبة مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي لتحسين نوعية الحياة في إطار الخطة المتوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠١، وهي فترة ينتهي بنهايتها أمد هذه الخطة وتبدأ خطة جديدة تم عرضها في الدورة السابقة. وفيما يلي أنشطة الأقسام:

أولاً- أهم الأنشطة في مجال التنمية البشرية

٣- تمحور العمل في التنمية البشرية خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ حول المجالات الأربعة التالية: (أ) مكافحة الفقر؛ (ب) التنمية البشرية؛ (ج) تنمية المجتمعات المحلية؛ (د) الاندماج الاجتماعي. ويتماشى هذا التركيز مع توجهات الخطة المتوسطة الأجل للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠١، التي استهدفت تحسين نوعية الحياة في دول غربي آسيا، وكذلك الخطة المتوسطة الأجل للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٥، التي استهدفت التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقد اضطلع قسم التنمية البشرية بالأنشطة الرئيسية التالية: (١) الدراسات الفنية؛ (٢) الخدمات الاستشارية؛ (٣) الأنشطة الميدانية.

ألف- الدراسات الفنية

١- مكافحة الفقر

٤- تركز العمل، خلال هذه الفترة على دراسة السياسات الحكومية وغير الحكومية لمكافحة الفقر، كما باشر القسم بمراجعة السياسات والآليات الفعّالة للحد من الفقر. وأهم الدراسات الصادرة ضمن سلسلة دراسات مكافحة الفقر هي: "وقائع اجتماع فريق الخبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي"؛ "السياسات القطاعية لمكافحة الفقر في لبنان في منتصف التسعينات: قطاعا الصحة والتعليم"؛ "سياسات مكافحة الفقر في الأردن ولبنان"؛ "سياسات مكافحة الفقر في مصر". وفي مجال آليات الحد من الفقر، وتم إنجاز دراسة بعنوان "أداء قطاع التمويل الصغير الحجم في لبنان"، وهو في صدد إصدار دراسات مماثلة تشمل أقطاراً عربية أخرى. هذا بالإضافة إلى إصدار دراسات متعلقة بالفقر قدمت إلى المؤتمرات والندوات الإقليمية التي نظمتها الإسكوا أو شاركت في أعمالها. ويتم العمل حالياً على إصدار دراسة قطرية حول "سياسات مكافحة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة".

٢- التنمية البشرية

٥- تنفذ الإسكوا، بالتعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي للتخطيط وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، مشروعاً لتعزيز الجهود الإقليمية الخاصة بالتنمية البشرية المستدامة، يهدف إلى وضع مفهوم التنمية البشرية المستدامة في التطبيق العملي عبر إصدار "تقرير إقليمي للتنمية البشرية".

٦- وفي سياق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم إصدار الأبحاث التالية ضمن "سلسلة دراسات التنمية البشرية": "التنمية البشرية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور التعليم العالي

والبحث والتطوير التكنولوجي"؛ "التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية"؛ "التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي" (باللغتين العربية والإنكليزية)؛ "التنمية البشرية المستدامة والإقتصاد الكلي: حالة العالم العربي"؛ ويعمل القسم حالياً على إنجاز دراسة بعنوان "التنمية البشرية المستدامة والحكم في البلدان العربية". ومن المؤمل أن تساهم هذه الدراسات لاحقاً في وضع تصور واضح المعالم لاستراتيجية التنمية البشرية المستدامة في المنطقة.

٣- تنمية المجتمع المحلي

٧- في سياق استفادة الإسكوا من التجارب الميدانية لمشاريع تنمية المجتمع المحلي، وضمن إطار تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استمرت الإسكوا في تطوير "سلسلة الدراسات الفنية" التي تغطي مجالات حيوية في هذا النمط التنموي. وتناولت الدراسات الصادرة في هذا المجال ما يلي: دراسة متعلقة بخلاصة تجارب "برنامج متطوعي الأمم المتحدة"، صدرت تحت عنوان: "الدعم الطليعي للمشاركة المجتمعية"؛ ودراسة ثانية استعرضت تجارب التنمية المحلية وصدرت بعنوان "برنامج تطوير المناطق في السودان".

٨- وفي السياق نفسه، تعاونت الإسكوا مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية في مساعيها لزيادة تأثير تجارب التنمية المحلية على القاعدة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية، وعملت على تثمير الخبرات المؤثرة في تخطيط التنمية المحلية وتعزيز القدرات الخاصة بتعبئة الموارد وإدارة المشاريع. وقد أثمر هذا التعاون توفير مادة تدريبية أصدرتها الإسكوا تحت عنوان "دليل تنمية المجتمع المحلي". ويمثل هذا الدليل خلاصة فنية ومنهجية لأهم المسائل والموضوعات التي يتطلبها تطبيق منهج التنمية المحلية وإدارة فعالياتها المختلفة. كما وضعت الإسكوا تصميماً لـ "برنامج تدريبي" متكامل يتناول الأبواب والموضوعات التي تضمنها دليل التدريب، ويتيح الإطلاع على مجموعة وثائق حول التجارب الوطنية لتنمية المجتمعات المحلية، إضافة لأبحاث ميدانية حول أنشطة إدرار الدخل، ودور المنظمات الأهلية، وأساليب الدعم الطليعي للمشاركة الشعبية، ودور القطاع الهامشي، وغير ذلك من المنشورات التعريفية والمنشورات ذات العلاقة بالقروض ودراسات الحالة والتمارين العملية. وقد استخدم هذا الدليل في سلسلة من الورشات التدريبية المتخصصة التي استفاد منها العاملون في الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية، ولبنان، والتي صدر عن كل منها "تقرير تقويمي نموذجي لبرنامج التدريب" و"قاعدة بيانات حول المتدربين والمؤسسات المعنية بمنهج التنمية المحلية". ومن المزمع استكمال هذه الورشات في كل من فلسطين ومصر، تمهيداً لورشة إقليمية تصدر بعدها "دراسة تقويمية شاملة حول جدوى هذا المنهج التدريبي"، كما تصدر أيضاً "حقيبة تدريبية متكاملة" يستخدمها المدربون في هذا المجال التنموي.

٤- دراسات فنية أخرى

٩- بالإضافة إلى الدراسات الفنية المذكورة أعلاه، أصدرت الإسكوا دراسة بعنوان: "استعراض أوضاع الشباب في منطقة الإسكوا وفق منظور تنمية الموارد البشرية"؛ ودراسة أخرى حول: "الآثار الاجتماعية لإعادة الهيكلة، مع التركيز على قضايا التشغيل"؛ ومن المزمع أيضاً إصدار دراسة شاملة بصدد "الآثار الاجتماعية للعولمة بالتركيز على أسواق العمل في بلدان منطقة الإسكوا" وخاصة في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وسلطنة عُمان. ومن الجدير بالملاحظة أن القسم قد تولى، خلال العام ٢٠٠٠، إنشاء موقع مرتبط بموقع الإسكوا على شبكة الإنترنت يوفر المعلومات حول برنامج عمله وأنشطته

المختلفة. ويتيح هذا الموقع تسهيل وصول المستفيدين إلى المعلومات المطلوبة كما يؤمن وسيلة إضافية للتواصل مع الشبكة العالمية للمنظمات المعنية بمسائل التنمية البشرية.

باء- الخدمات الاستشارية

١٠- تتوزع الخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا في مجال التنمية البشرية على الحقول الرئيسية التالية: التنمية البشرية، تنمية المجتمع المحلي، الاندماج الاجتماعي. وتتركز هذه الخدمات في مجال التنمية البشرية على متابعة "لجان العمل للتنمية البشرية المستدامة" في أربع من الدول الأعضاء، وذلك تنفيذا للمشروع المشترك بين الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق، أعدت لجنة العمل العراقية، في ضوء الدراسات الست التي تناولت قضايا التشغيل والتعليم والبيئة والصحة والنمو الاقتصادي وانتشار الفقر بين النساء، ثلاث وثائق مشاريع لتقديمها إلى الجهات المانحة للتمويل. أما في الجمهورية اليمنية فقد أنجزت اللجنة دراستين، الأولى حول "أسباب التسرب من التعليم الأساسي"، والثانية حول "مقومات النجاح وأسباب الفشل للمشاريع النسوية لوحدة تنمية الصناعات الصغيرة في اليمن". وفي لبنان، أنجزت اللجنة مسحاً شاملاً بشأن مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وذلك تمهيداً للدراسة التي يجري إعدادها حالياً بعنوان "التعليم العالي وسوق العمل في لبنان". وفي الأردن أنجزت اللجنة دراسة حول "مراجعة استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن"، كما أنجزت تقرير المسح الميداني بشأن "تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المنتفعين من برامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية".

١١- في مجال تنمية المجتمع المحلي، جرى تقديم المشورة الفنية لوزارات ومؤسسات رسمية في الدول الأعضاء، وكذلك لمنظمات أهلية ومؤسسات تابعة للأمم المتحدة، ولمنظمات عربية ودولية أخرى، وذلك عبر سلسلة من الورشات التدريبية التي تناولت ترويج المعرفة وإتاحة الخبرات حول: مفاهيم التنمية المحلية ومبادئها ومراحلها، وتصميم وتخطيط لمشروعات التنموية، وأساليب وبرامج التدريب، والاتصال واستحثاث المجتمع المحلي، وتعبئة المجتمع المحلي وتهيئة ظروف المشاركة الشعبية، ومتابعة المشاريع ومنهجيات إدارتها وتقويم أدائها؛ هذا بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية في مجالات إدرار الدخل وإدارة القروض الصغيرة. ومن المزمع تنفيذ ورشتين تدريبيتين في كل من الضفة الغربية ومصر خلال العام ٢٠٠١، بعد ما أنجز القسم تنفيذ ثلاث ورشات في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان خلال العام ٢٠٠٠، تمهيداً لعقد ورشة إقليمية تضم الدول المعنية بهذا المنهج التنموي. ويجدر بالملاحظة أن المشروع الذي تندرج ضمنه هذه الورشات التدريبية هو "مشروع لتأهيل العاملين في تنمية المجتمع المحلي" يجري تنفيذه على المستوى الإقليمي بالتعاون مع المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، ومرسي كور انترناشيونال، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، كما يجري تنسيق أنشطته على المستوى الوطني بالتعاون مع الوزارات المعنية ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات أهلية.

١٢- وفي سياق تنمية المجتمع المحلي أيضاً، قُدمت المشورة الفنية في مجالات متنوعة أخرى، مثل: دعم برامج التعليم فيما يخص مادة التنمية المحلية في الجامعة اللبنانية، عبر إعداد وثيقة مشروع "دبلوم الدراسات العليا" وتوفير سلسلة "محاضرات" ومراجعة "وثائق تعليمية" وتأمين "مواد فنية". كما جرى توفير مجموعة من المواد التدريبية والمراجع الفنية الخاصة بـ "إدارة القروض" وإعداد "تقارير المتابعة والتقويم"، وتنفيذ "المسوحات الميدانية"، وصياغة "وثائق المشاريع"، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية التي قدمها القسم في مجال تبادل الخبرات وبناء القدرات الخاصة بالتنمية المحلية لحكومات ومنظمات عربية ودولية ومنظمات أهلية، عبر مشاركته في اجتماعات عمل وورشات تدريب ومشروعات ميدانية مختلفة.

١٣- في مجال الاندماج الاجتماعي، قدم القسم خدماته الاستشارية عبر دراسات وأوراق عمل حول "تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الأطفال المعوقين"؛ "الشراكة والتشريعات اللازمة لحماية حقوق المعوقين"؛ "الأمم المتحدة والمعوقون". وقد جرى تقديم هذه الدراسات في اجتماعات عمل وورشات تدريب وطنية، بالإضافة إلى تقرير تقويمي جرى إعداده حول "جهود التأهيل في المجتمع المحلي في لبنان"، و"ببليوغرافيا حول الإعاقة في دول المنطقة".

جيم- النشاطات الميدانية

١- التنمية المحلية

١٤- تمثلت خلاصة تجارب الإسكوا، في أنشطتها المتعلقة بالتنمية المحلية، باعتماد منهج عملي لتنفيذ المشروعات الميدانية يستند إلى تعبئة الطاقات والموارد المحلية، وتطوير مجالات التعاون، وتعزيز الاعتماد على الذات، كوسائل لحل مشاكل المجتمعات المحلية والمساهمة في تطوير مرتكزات المشاركة الشعبية في وضع خطط التنمية وتنفيذها. وقد استفادت الإسكوا من التجريب العملي لهذا المنهج في اعتماد آلية ناجحة للتنسيق بين المنطلق المحلي والمستوى الوطني في نشاطات المشاريع الميدانية ومخرجاتها، التي شملت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المحلية.

١٥- لقد شكل نجاح التجارب الريادية لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية في الريف العربي حافزاً لدى الجهات المعنية بالتنفيذ والتمويل دفعها إلى توسيع نطاقها ضمن الأقطار المعنية وإلى تعميم الفائدة المكتسبة منها على أقطار أخرى ضمن المنطقة. وتولت الإسكوا إدراج هذه الأنشطة ضمن برنامج عملها، بحيث تقوم حالياً بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "تنمية المجتمعات المحلية في الريف العربي" في كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية. كما تقوم أيضاً بتنفيذ مشروع "تنمية المجتمعات المحلية في ريف الجمهورية اللبنانية"، إضافة لمشروع آخر حول "مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية" يجري تنفيذه في الجمهورية العربية السورية. وتتعاون الإسكوا في تنفيذ هذه المشروعات مع الوزارات المعنية ومع منظمات أهلية، فيما يتولى برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) تمويل بعض أنشطتها الخاصة بالتدريب والقروض والمتابعة الفنية والإدارية.

٢- الاندماج الاجتماعي

١٦- تابعت الإسكوا نشاطها المتعلق بتثبيت أهداف وتطلعات "القواعد الموحدة بشأن تكافؤ الفرص للمعوقين"، كما تابعت دعمها لـ "المركز الإقليمي العربي لتدريب الكفيفات على الحاسوب"، بالاشتراك مع المركز السعودي لتدريب وتأهيل الكفيفات في الأردن. والجدير بالذكر أن هذا النشاط، الذي يبذل بالتعاون والتنسيق مع الاجفند وصندوق تبرعات الأمم المتحدة للمعوقين والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، شكل حافزاً لسعي الإسكوا نحو توسيع نطاق المعلومات المقدمة بالشكل المناسب للأشخاص المكفوفين (تحليل الصوت وكيفية المخاطبة، الطباعة المكبرة، أسلوب "برايل"). وقد نجح هذا المسعى عبر تعزيز مستوى الخدمات التي يقدمها المركز لتتيح إمكانية الاستفادة من الوثائق المعدة بطريقة برايل للمكفوفين الذين يستخدمون الحاسوب أو النصوص المدونة كما وردت في "دليل-برايل" الصادر باللغتين الإنكليزية والعربية، وكذلك عبر المباشرة بتنفيذ مشروع إنشاء مركز جديد في بيروت لتقديم خدمات مماثلة.

١٧- وضمن إطار تشجيع الجهود المؤدية إلى تكافؤ الفرص للمعوقين، تولت الإسكوا تنفيذ ورشة عمل تستهدف بناء القدرات وتعزيز الاعتماد على الذات من خلال تدريب وتأهيل المعوقين. وقد نفّذ هذا النشاط

بالتعاون مع الحكومة اللبنانية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص، وبدعم من صندوق تبرعات الأمم المتحدة للمعوقين.

ثانياً- أهم الأنشطة في مجال المستوطنات البشرية

١٨- ركزت الإسكوا على قضايا الإسكان والتحضر والاندماج الاجتماعي والفقر والتنمية المستدامة بيئياً. وقد أولت جانباً كبيراً من اهتماماتها لمتابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل على المستوى العربي. وشمل نشاطه المجالات التالية: (أ) إصدار الدراسات الفنية؛ (ب) إعداد النشرات الدورية؛ (ج) تنظيم الدورات التدريبية؛ (د) تقديم المشورة الفنية؛ (هـ) عقد الاجتماعات.

ألف- الدراسات الفنية

١٩- تناولت دراسة عنوانها "التحولات البيئية والتنمية الحضرية المستدامة في منطقة الإسكوا" قضايا التحضر وأزمة البيئة الحضرية والوضع الإسكاني كواقع راهن في المنطقة العربية يتيح تبيان طبيعة الأساليب والضوابط الناظمة للتحولات التي تربط التحضر بالبيئة وتبحث، بالتحليل المقارن، أوجه دمج البعد البيئي للإدارة الحضرية من خلال منهجية استندت إلى مسارين متناظرين: أولاً: مسار الركائز البيئية للإدارة الحضرية، الذي يطال السياسات والاستراتيجيات البيئية، والتشريعات والقوانين والقدرات المؤسسية في مجال البيئة وآليات تخطيط التنمية الحضرية؛ ثانياً: مسار المعوقات البيئية وتحديات الإدارة الحضرية، الذي يطال استنزاف الموارد المائية والفقر الحضري، وانتشار مناطق الاستيطان العشوائي والتلوث، وقصور المرافق العامة والبنى التحتية. ولقد أتاح التحليل المقارن للمسارين استشراف آفاق الإدارة الحضرية البيئية المتكاملة في منطقة الإسكوا.

٢٠- كما أصدرت الإسكوا دراسة بعنوان "الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية"، تناولت قضية الحكم الحضري السليم من الزاويتين المفاهيمية والتجريبية ومن زاوية صنع السياسات؛ وهي تحلل طريقة بلورة الحكم الحضري السليم في سياق إقليمي، مبرزة التفاعل بين بيئة السياسات ودور الجهات الفاعلة، الرسمية وغير الرسمية، في ترجمة هذه السياسات إلى واقع وإعطائها شكلها على الصعيد المحلي. كما انها تتابع الأبحاث التي بدأت في عام ١٩٩٦ لتقويم مشاركة المجتمعات المحلية في مشاريع التحسين الحضري ضمن أفق إقليمي. وتشمل الدراسة حالات من الأردن والضفة الغربية ومصر. وتهدف الدراستان، الحالية والسابقة، الى بلورة أدوات السياسة والتخطيط الملائمة لتعزيز عملية الشراكة في التنمية الحضرية.

٢١- كما أصدرت دراسة عنوانها "اللامركزية ودور البلديات في منطقة الإسكوا"، تطرقت الى السياسات اللامركزية في مختلف بلدان المنطقة، فناقشت الموضوع على الصعيدين الحضري والقومي، واستعرضت، على المستوى القومي، السياسات المتبناة من مختلف دول المنطقة تجاه اللامركزية الإدارية والسياسية والمالية، ونظرت أيضاً، على الصعيد الحضري، في قدرة البلديات على القيام بعمليات التخطيط والإدارة الحضرية. وهذه الدراسة هي جزء من سلسلة منشورات ينوي القسم إصدارها حول سياسات اللامركزية في منطقة الإسكوا، التي تؤدي الى تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية، مركزة، على مستوى البلدية، على مقياس التنمية الحضرية. واستعملت الإسكوا في هذه العملية سلسلة من المؤشرات الحضرية التي تسمح بالمقارنة بطريقة قياسية ودائمة.

٢٢- وسعت دراسة "المدينة العربية وإشكالية الإقصاء الاجتماعي" إلى إبراز العلاقة الجذرية التي تربط الواقع الاجتماعي للأفراد والجماعات مع البيئة الاجتماعية أو المحيط الاجتماعي الذي يتواجدون فيه ضمن

المدن وفي الحضر عامة. وتناولت الخلفية المفاهيمية للدراسة إشكالية قصور وانكفاء التكيف والتأقلم للعديد من الفئات المجتمعية، وظواهر الإقصاء الاجتماعي الطوعي أو القسري. وأجرت الدراسة مقاربة تحليلية للصلة القائمة بين المدينة ومجتمع المدينة، على ضوء مفهوم التراتبية المجالية الحضرية للمدن والتحولات البنيوية الاجتماعية لمجتمع المدينة، في حين أبرز استعراض أثر الإقصاء الاجتماعي في المدن أهمية العوامل المؤثرة في تحديد مقومات إشكالية الإقصاء الاجتماعي، كالمستوى النوعي لحياة الأسرة والمرأة في المدن، وملاءمة المساكن، وعدالة توزيع الحاجات الحضرية الأساسية، والتباينات الاقتصادية والاجتماعية في مجال قوة العمل والبطالة.

باء- النشرات الدورية

٢٣- استمرت الإسكوا بالمساهمة في إصدار نشرة "المستوطنات البشرية"، وهي نشرة دورية نصف سنوية تعنى بقضايا المستوطنات البشرية في الوطن العربي، وذلك بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وجامعة الدول العربية.

٢٤- وفي إطار بناء قاعدة بيانات متعددة المجالات في حقل التنمية الاجتماعية، استمر العمل في جمع المعلومات حول سياسات دول المنطقة في مجال المستوطنات البشرية، وخاصة سياسات الإسكان والتحضر. وقد أصدر، في هذا الإطار، دراستين حول "السياسات الإسكانية والتحضر: ملامح قطرية" في كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان، وأعيد تحديث دراسة "السياسات الإسكانية والتحضر: ملامح قطرية: المملكة الأردنية الهاشمية". كما أصدرت الإسكوا، للمرة الأولى، وثيقة "كشوفات بيانات المستوطنات البشرية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا". وتضمنت الوثيقة معلومات حول الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية والحضرية. كما تضمنت معلومات رقمية حول الأسرة والسكن. وتشمل البيانات لائحة بالمؤشرات الحضرية المتاحة في المنطقة.

جيم- الدورات التدريبية

٢٥- عقدت "ورشة عمل تدريبية إقليمية حول البيئة الخالية من العوائق والتخطيط الخاص بتنمية مدن ملائمة لاحتياجات المعوقين" في بيروت، لبنان، خلال فترة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وكان هدفها الإفادة من الخبرة المتكونة من تنفيذ قواعد البيئة الخالية من العوائق، وخاصة في منطقة بيروت التجارية (سوليدير)، ونقلها على مستوى إقليمي. فقد دُرّبت مجموعة من المهندسين والمهتمين بقضايا الإعاقة على تصميم بيئة حضرية تسهل ولوج كافة أفراد المجتمع إلى مختلف مرافق المدينة. واختتمت جلسات ورشة العمل بتوصيات وجه بعضها إلى الإسكوا، استناداً إلى دورها الإقليمي، وبعضها الآخر الى المنظمات غير الحكومية. كما قدمت توصيات تتعلق بالسياسات العامة.

٢٦- وشاركت الإسكوا مع جمعية دراسات التنمية (SDS)، خلال الفترة ١٣-١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، في دورة تدريبية في القاهرة، مصر، عقدتها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية من أجل "تطبيق برنامج المرصد الحضري" لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقد تضمنت الدورة ثلاث مراحل: (أ) التدريب على استعمال المؤشرات الحضرية الثلاثة والعشرين على الصعيد الوطني وعلى الصعيد المحلي لبلديتي طنطا والإسماعيلية؛ (ب) توفير المساعدة لوزارة الإسكان كمرصد وطني، ولبلديتي طنطا والإسماعيلية، كمرصدين محليين؛ (ج) إنشاء مشروع لوزارة الإسكان لمتابعة التقدم، على الصعيدين الوطني والمحلي، في استخدام المراصد الحضرية.

٢٧- وخلال فترة ٢٨ حزيران/يونيو - ٩ تموز/يوليو ١٩٩٩، نظمت الإسكوا، في بيروت، الجمهورية اللبنانية، "دورة تدريبية حول المؤشرات الحضرية"، ضمت، إضافة إلى بعض موظفي الإسكوا، ممثلين لبعض البلديات ووزارة الإسكان والتعاونيات في لبنان، وركزت على بناء القدرة على استعمال المؤشرات كأدوات تخطيط، ورصد التنمية الحضرية على مستوى المدينة. وتابع القسم هذا النشاط بتنظيم دورة تدريبية أخرى في بيروت، خلال فترة ٢١-٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، لتطوير قدرات باحثي الإسكوا في تحليل المعلومات على المستوى المحلي، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الباحثين على استعمال المؤشرات كوسائل لمراقبة التنمية الحضرية. وتطرقت هذه الدورة بعمق الى المسائل الضريبية ذات الصلة بالتنمية الإسكانية، والى التمويل البلدي. كما انها شملت استعمال نظام المعلومات الجغرافية (GIS) في تحليل وصياغة السياسات في حقل التنمية الإسكانية والحضرية، وكذلك كيفية إنشاء المراصد الحضرية. ومن أجل تعزيز التفاعل بين المشاركين، حضر هذه الدورة ممثلون للبلديات وممثلون لوزارة الإسكان والتعاونيات ووزارة الأشغال العامة، وممثل لمنظمة المدن العربية.

٢٨- وشاركت الإسكوا أيضا في تنظيم فعاليات "الدورة التدريبية العربية حول المؤشرات والمراصد الحضرية والإسكانية"، التي عقدت في فترة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في عمان، وذلك بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، ومنظمة المدن العربية، والمعهد العربي لإنماء المدن، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وقد تضمنت هذه الدورة برنامجا تدريبيا شاملا حول المؤشرات الحضرية وتعاريفها وحسابها، واستخلاص السياسات الحضرية استنادا إليها، واستخدامها في مجالات التنمية المستدامة البشرية والحضرية.

دال- المشورة الفنية

٢٩- واصلت الإسكوا تقديم المشورة الفنية إلى لبنان في حقل تأهيل البيئة الحضرية لتتناسب مع احتياجات المعوقين، وذلك عن طريق استكمال التعاون مع الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط مدينة بيروت (سوليدير)، ومتابعة نشر كتاب باللغة العربية بعنوان "حرية التحرك للمعاقين: دليل لتصميم بيئة خالية من العوائق"، حيث سبق أن نشرت النسخة الإنكليزية. وبناء على طلب من بلدية عاليه، وضعت الإسكوا وثيقة مشروع بالتعاون مع دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة - نيويورك، بهدف تحقيق بيئة سياحية خالية من العوائق. وقد أقرت لوثيقة وخصصت المبالغ اللازمة للمشروع لتنفيذه خلال السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢.

٣٠- ووقعت اتفاقية "إنشاء المراصد الحضرية المحلية اللبنانية" في بيت الأمم المتحدة خلال فترة ١١-١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وقد أبرمتها خمس بلديات لبنانية هي، على التوالي، عاليه، جل الديب، جديتا، سن الفيل، شحيم، بينما قام قسم المستوطنات البشرية بالتوقيع بالنيابة عن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وتساهم الإسكوا، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، في بلورة آلية المراصد الحضرية الوطنية المحلية في منطقة غربي آسيا والإقليم العربي؛ كما أنها تساهم في تفعيل برنامج المؤشرات الحضرية. ويهدف المرصد الحضري المحلي إلى جمع وتحليل وتخزين قاعدة المعلومات الحضرية على المستوى المحلي، وإعداد حزم المؤشرات الحضرية المحلية بهدف تفعيل المبادرات التنموية المحلية الرامية إلى تخطيط وتنمية البيئة الحضرية المستدامة وتنمية الموارد البشرية من خلال دعم وبناء قدراتها التقنية والفنية وإنشاء وتطوير قواعد المعلومات والمؤشرات الحضرية.

هاء- الاجتماعات

٣١- انبثقت سلسلة المنتديات البيئية الحضرية عن المنتدى العالمي للبيئة، وكان الهدف تبادل الخبرات ودعم التنسيق والتمكن من إحراز تقدم نوعي في مضمار تحسين السياسات البيئية الحضرية على مستويات عدة، محلية وإقليمية ودولية. وفي هذا الإطار، نظمت الإسكوا "اجتماع فريق خبراء حول الإدارة الحضرية: متابعة الاستراتيجيات الوطنية في الدول الأعضاء في الإسكوا، منتدى البيئة الحضرية الثاني للدول العربية ١٩٩٩"، وذلك في دبي، الإمارات العربية المتحدة خلال فترة ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. واستهدف هذا الاجتماع تبادل الخبرات في أفضل الممارسات، ومناقشة الوسائل التي تؤدي إلى تحسين البيئة المعيشية في المستوطنات البشرية على أساس الشراكات الدينامية. وخلص الاجتماع الى وضع التوصيات تحت مظلة الشراكة من أجل استدامة المدن ودعم التنمية الحضرية المستدامة والإدارة الحضرية المتكاملة، في ظل توازن بيئي حضري سليم. وأخيرا تناولت التوصيات جملة محاور أساسية منها: الشراكات، وتعزيز توجهات إعلان دبي، وأفضل الممارسات، وشبكة التعاون الإقليمي في التنمية الحضرية.

٣٢- وعقدت "ورشة العمل التدريبية حول البيئة الخالية من العوائق والتخطيط الخاص بتنمية مدن ملائمة لاحتياجات المعوقين"، وذلك في بيروت، لبنان، خلال فترة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة (نيويورك)، وبالتنسيق مع الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط مدينة بيروت (سوليدير) فيما يتعلق بتيسير تنقل المعوقين. وتكمن أهمية هذه المبادرة في أنها تنطوي على التوسع في التجربة التي قامت بها الإسكوا مع سوليدير بغية دراسة الآثار المترتبة على السياسة العامة والبرنامج على مستوى أقاليمي. وخلصت هذه الحلقة إلى وضع توصيات تخص السياسات والتشريعات المتعلقة بتيسير النقل، والترتيبات المؤسسية، والتدريب، والبحوث التطبيقية، والتقييم، والإعلام، والتوعية، والمعلومات، والاتصال المباشر بالمستفيدين.

٣٣- وخلال فترة ١٦-١٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع وزارة الإسكان والبلديات والبيئة في البحرين ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، "الاجتماع العربي الرفيع المستوى لمتابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل (اسطنبول + ٥)" في المنامة، البحرين، الذي استهدف تقويم المسار التنموي الحضري في المنطقة العربية منذ مؤتمر اسطنبول الذي عقد في عام ١٩٩٦، بغية بلورة موقف عربي يتصدى للتحديات الحضرية التي تواجه المدن العربية في مطلع الألفية الثالثة ويشكل مساهمة من المنطقة العربية في مؤتمر اسطنبول + ٥. وقد أعدت الإسكوا للاجتماع منظورا إقليميا حول "المدينة العربية وجدول أعمال الموئل الثاني"، كان نقطة الانطلاق إلى التداول في الخلفية المفاهيمية للموئل الثاني وصلتها بالقضايا المعاصرة، وفي مكانة المدن في منظومة الأمم المتحدة. وأجريت أيضا، على أساس الدراسة، مناقشة تناولت رصد واقع المدينة العربية ومواكبتها جدول أعمال الموئل الثاني، فطرحت، في هذا السياق، فرضية المسار التقويمي والمسار التجديدي، وذلك من خلال استعراض نماذج مختارة في المنطقة العربية. وتوصل هذا الاجتماع العربي الرفيع المستوى إلى تبني وثيقة "المبادئ الأساسية والإجراءات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية"، وكذلك وثيقة إعلان المنامة بشأن المدن والمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة. وسيعرض الإعلان ووثيقة المبادئ، بواسطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، على اجتماع اسطنبول + ٥، كما ان دولة البحرين ستقدمها إلى الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

٣٤- كما نظمت الإسكوا في بيروت، لبنان، خلال فترة ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، "اجتماع فريق الخبراء حول التنمية الاجتماعية المستدامة وترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر"، وذلك كأحد أنشطة

مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية في الدول العربية. وكان الغرض من هذا الاجتماع التوصل إلى فهم أعمق لمدى ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر، وأثر ذلك على التنمية الاجتماعية المستدامة، وكذلك تفعيل التنمية الحضرية لاستنباط آليات ملائمة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. وقد عقدت، في إطار هذا الاجتماع، جلسات متوازية نوقشت خلالها مسألة المراصد الحضرية، فقدم المدير العام المساعد لمنظمة المدن العربية تقريرا حول متابعة تنفيذ العمل في مجال برنامج المؤشرات الحضرية في المنطقة العربية. أما المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في الأردن والبلديات اللبنانية فقد عرضت نتائج تقدم عملها على الصعيد الوطني والمحلي. وانتهى اجتماع فريق الخبراء إلى تقديم مقترح بخطة عمل محلية في إطار تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والتصدي للانعكاسات السلبية لترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر.

ثالثا- أهم الأنشطة في مجال المرأة والتنمية

٣٥- ركز برنامج الإسكوا في مجال المرأة والتنمية على متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، وخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ (١٩٩٥)، وبرنامج العمل العربي الموحد (١٩٩٦)، بالإضافة إلى الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، التي عقدت في نيويورك (٥-٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٠) وخصصت لمراجعة ما تم تنفيذه خلال خمس سنوات بعد مؤتمر بيجين.

٣٦- وتوزعت الأنشطة على المجالات التالية: (أ) إجراء الدراسات والأبحاث؛ (ب) تنظيم المؤتمرات واجتماعات الخبراء وورشات العمل ودورات التدريب؛ (ج) التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية؛ (د) دعم دور المنظمات الحكومية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية؛ (هـ) إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية.

ألف- إجراء الدراسات والأبحاث

٣٧- تقوم الإسكوا، كعادتها كل سنتين، بإعداد مسح للتطورات الحاصلة في أوضاع المرأة، يعتمد على البيانات والإحصاءات والمؤشرات الأساسية في مجال التعليم والصحة والعمل والمشاركة السياسية وتكوين الأسرة وتماسكها. وقد أعدت الإسكوا "ببليوغرافيا مشروحة حول الأسرة العربية"، وستقوم بنشرها وتحديثها بغرض وضعها على شبكة الانترنت.

٣٨- وفي محاولة لتقويم ما تم تنفيذه على الصعيد الإقليمي خلال خمس سنوات بعد بيجين، بغية تحديد العقبات ووضع الخطط لتذليلها، أعدت الإسكوا تقريرا تقويميا إقليميا استندت فيه الى التقارير الوطنية التي أعدتها الدول الأعضاء وقدمتها إلى شعبة النهوض بالمرأة مع نسخة منها الى الإسكوا، وذلك بناء على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بهذا الشأن. وفي حزيران عام ٢٠٠٠، اعتمدت هذه الورقة كوثيقة مرجعية في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (بيجين + ٥).

٣٩- وفي مجال دعم المنظمات غير الحكومية وتعزيز دورها في العملية التنموية، أعدت الإسكوا تقريرا حول "دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها"، يلخص المجالات المشتركة التي ركزت عليها المؤتمرات العالمية الأربعة التي عقدت في التسعينات والتي أجمعت، في خطط عملها ومناهجها والتوصيات التي خرجت بها، على تشجيع دور المنظمات غير

الحكومية، وتعزيز سبل التعاون والتنسيق والترابط فيما بينها، والعمل على توثيق الشراكة مع الحكومات في عملية المتابعة. ويقدم التقرير بعض المقترحات التي تستهدف تنشيط دور المنظمات غير الحكومية توخياً للإسراع في تنفيذ التوصيات والمناهج والخطط الصادرة عن المؤتمرات العالمية الأربعة. وفي هذا السياق أيضاً، أعدت الوحدة دراسة نقدية تحت عنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: تقييم ورؤية مستقبلية".

٤٠- وبهدف تشجيع مشاركة المرأة في المجال السياسي وفي اتخاذ وصنع القرار، بادرت الإسكوا بإعداد سلسلة من دراسات الحالة حول "النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية". وأصدرت دراسة حالة عن السلطة الوطنية الفلسطينية ولبنان، وستجري، في عام ٢٠٠١، دراسة ميدانية في اليمن ثم في دول مختارة في الخليج العربي. وتهدف سلسلة الدراسات الى الربط بين مفهوم المواطنة والنوع الاجتماعي، وهي تبين دور المنظمات غير الحكومية في ترسيخ مفهوم المواطنة الحساسة للنوع الاجتماعي وأثر ذلك على مشاركة المرأة في السياسة، وعلى وجه الخصوص في الدول التي عانت من جراء الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي.

٤١- وفي المجال الاقتصادي-الاجتماعي، أجرت الإسكوا، ضمن سعيها الى اقتراح وصياغة سياسات يمكن أن تخفف من عبء الفقر لدى المرأة، وعلى الأخص في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة، دراسة ميدانية حول "الأسر المعيشية التي ترأسها نساء لدى أعضاء مختارين في الإسكوا: لبنان واليمن والسلطة الوطنية الفلسطينية".

٤٢- وتعد الإسكوا حالياً دراسة ميدانية موضوعها "نحو الشراكة في الأسرة العربية: الأدوار الاجتماعية والقيم والإنتماء النفسي"، ستعتمد استنتاجاتها على استبيان يُجرى في دول مختارة أعضاء في الإسكوا مثل قطر ولبنان واليمن.

باء- التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية

٤٣- خلال الفترة قيد الدرس، نفذت الإسكوا معظم أنشطتها بالتعاون والتنسيق مع "إدارة شؤون المرأة والأسرة"، التابعة للإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، و"مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث" (كوتر)، وذلك من خلال عقد وتنظيم اجتماعات إقليمية وحلقات دراسية وإجراء دراسات وأبحاث ميدانية حول التقدم المحرز في أوضاع المرأة العربية، وجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالمرأة والأسرة وقضايا النوع الاجتماعي، والتأكيد على دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين وخطة العمل العربية، ومتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمؤتمرات الإقليمية والدولية للنهوض بالمرأة العربية وتمكينها. وبالإضافة الى ذلك، وكما في الأعوام السابقة، توطدت أواصر التعاون مع المكتب الإقليمي لغربي آسيا، التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، في تقديم المعونة الفنية والدعم المادي للمنظمات غير الحكومية لبناء قدراتها (مثلاً: في المملكة العربية السعودية)، وفي أقل البلدان نمواً، مثل السلطة الوطنية الفلسطينية.

٤٤- وقد وقعت الإسكوا، خلال العامين الماضيين، عدداً من الإتفاقات ومذكرات التفاهم المتعلقة بتنسيق وتنفيذ المشاريع المشتركة مع كل من جامعة الدول العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)، وذلك بعد دعوة الإسكوا لتصبح عضواً في مجلس أمناء المركز، وكذلك مع المؤسسة الوطنية للإرسال (لبنان).

٤٥- وشاركت الإسكوا، خلال الفترة قيد الدرس، في العديد من المؤتمرات واجتماعات الخبراء التي عُقدت على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمتابعة تنفيذ توصيات مؤتمر بيجين، والتحضير للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وبحث وتحليل قضايا النوع الاجتماعي وإدماجه في النشاطات الرئيسية وفي الخطط والبرامج، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في تنفيذ خطة الإسكوا الرامية الى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية، ولجعل هذه الخطة نموذجاً يُحتَذى على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

جيم- دعم وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية من خلال تقديم المعونة الفنية والخدمات الاستشارية

٤٦- تؤكد الإسكوا على دورها في العمل من أجل ترابط المنظمات غير الحكومية وتضافرها مع الإدارات والأجهزة الحكومية المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي. ولهذا، اضطلعت الإسكوا، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية التي يقدمها المستشارون الإقليميون في الإسكوا للدول الأعضاء، بتقديم معونة فنية لبناء وتأهيل الآليات المؤسسية والأجهزة الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة لدى بعض الأعضاء، بناءً على طلبهم، ومن هؤلاء، مثلاً، دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والسلطة الوطنية الفلسطينية ودولة قطر ولبنان.

دال- إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة والبرامج الرئيسية

٤٧- تنفيذاً لتوجيهات الأمين العام للأمم المتحدة التي تطلب إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والأنشطة الرئيسية، أنشأ الأمين التنفيذي للإسكوا، في أوائل عام ١٩٩٨، فريقاً عاملاً خاصاً لوضع خطة عمل لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في أنشطة وبرامج الإسكوا. وقد أعدت هذه الخطة وباشرت الإسكوا بتنفيذها على مراحل، ضمن حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة في الميزانية العادية ومع مراعاة أولويات الإدارات والأقسام الفنية والإدارية. وجرى، على هذا الأساس، تعديل الخطة المتوسطة الأجل للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠١ وبرنامج العمل للعامين ١٩٩٨-١٩٩٩، ووضعت الخطة المتوسطة الأجل للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٥ وبرنامج العمل للعامين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مع مراعاة إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة والبرامج حسب الأولويات التي حددتها خطة العمل المشار إليها.

٤٨- وبهذا كانت الإسكوا، بين اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، هي الرائدة في إنشاء شبكة مؤلفة من "نقاط ارتكاز/ارتباط" لقضايا النوع الاجتماعي في كل من إداراتها الفنية الخمس، بالإضافة إلى إدارة تخطيط البرامج وتنسيقها، التابعة مكتب الأمين التنفيذي. وقد عيّن الأمين التنفيذي منسقة لهذه الشبكة بغرض متابعة تنفيذ الخطة وتقديم المشورة الفنية حول كيفية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية وبرامج عمل الإدارات والأقسام المختلفة في الإسكوا.

٤٩- وقد حددت مؤشرات كمية، وخصص عدد من أشهر العمل في برنامج العمل والأولويات للعامين ٢٠٠٠-٢٠٠١، لتقويم عملية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية للإسكوا. وتقوم المنسقة العامة للشبكة، متعاونة مع شُعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني، بمراجعة هذه المؤشرات دورياً.

٥٠- وبالتعاون مع قسم شؤون الموظفين ومكتب إدارة الموارد البشرية في الأمانة العامة نظمت الإسكوا، خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، دورة تدريبية كان غرضها بناء قدرات الموظفين في الإسكوا في مجال قضايا النوع الاجتماعي وتحليلها. وقد استفاد من تلك الورشة حوالي ١٠٠ موظف فني، بالاضافة الى رؤساء الإدارات، وأعضاء مكتب الأمين التنفيذي، والمستشارين الإقليميين في

اللجنة. كذلك نظمت خلال نيسان/ابريل ٢٠٠٠، بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة في نيويورك، ورشة عمل لموظفي الارتباط في الإسكوا، الذين يُنتظر لهم أن يلتحقوا بورشة عمل مكثفة حول كيفية إدماج النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية، وذلك لتأهيلهم لدورهم الجديد.

٥١- وفي مجال التوعية بقضايا النوع الاجتماعي، تقوم الإسكوا حالياً، بالتعاون مع خبراء إعلام واتصال، بحملات إعلامية مكثفة لإنتاج أفلام تليفزيونية دعائية قصيرة لبثّها على الصعيد الوطني والإقليمي. وقد وقعت الإسكوا مؤخراً، مع إحدى الشبكات الوطنية للإرسال (فضائية)، مذكرة تفاهم لانتاج ١٤ حلقة تليفزيونية تخصص كل منها لواحد من المجالات الاثني عشر ذات الأهمية القصوى التي حددها منهاج عمل بيجين وركزت عليها الوثيقة الصادرة عن دورة "بيجين + ٥" في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠.

رابعاً- أهم الأنشطة في مجال السكان

٥٢- تركز عمل الإسكوا، خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، على المجالات التالية: (١) تقدير حجم ونمو السكان في منطقة الإسكوا، اعتمادا على التحليل الديموغرافي للمؤشرات الرئيسية التي هي: معدلات الخصوبة الكلية والخصوبة بحسب فئات العمر، معدلات الوفيات، معدلات الهجرة الصافية، وما يتضمنه ذلك من تحليل للبيانات الحيوية ذات العلاقة بإجراء التقديرات؛ (٢) إصدار الدراسات التحليلية ذات العلاقة بالسكان والتنمية، من جهة، وبالمنهجيات العلمية في مجال التقديرات الديموغرافية، وخاصة ما يستجد منها على الصعيدين الدولي والإقليمي، من جهة ثانية؛ (٣) التعاون الإقليمي في مجال رصد السياسات السكانية ومتابعة تنفيذها على صعيد المنطقة؛ (٤) عقد الاجتماعات وورشات العمل الخاصة بإدماج قضايا السكان في خطط التنمية.

ألف- تقديرات حجم ونمو السكان في منطقة الإسكوا

٥٣- في ضوء الأهمية المناطة بحجم السكان باعتباره عاملاً محدداً في عملية التنمية، ونظراً للارتباط الوثيق بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيزاً للتوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تؤكد على أهمية نشر البيانات الإحصائية والديموغرافية التي تدعم مسالة إدماج موضوع السكان بالتنمية، تعمل الإسكوا على إجراء تقديرات لحجم السكان في منطقة الإسكوا، وذلك ضمن نشرته المعنونة "كشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا". ويتكرر إجراء هذه التقديرات كل عامين.

٥٤- وتهدف التقديرات السكانية إلى توفير المعطيات والمؤشرات الديموغرافية التي يحتاجها المخططون والباحثون وصانعو السياسات في مجال تكامل موضوع السكان مع التنمية. وتتجه هذه التقديرات الى إكمال ثغرات السلاسل الزمنية الناجمة عن تباعد التعدادات السكانية، الذي قد يصل أمده إلى ١٠ سنوات. ومن ناحية أخرى، تعمل هذه التقديرات على تعويض النقص الناجم عن عدم اكتمال نظام التسجيل المدني في بعض بلدان المنطقة، وما يتطلبه ذلك من توظيف للنماذج القياسية التي تساعد على تقدير حجم وتركيب السكان. كذلك تجدر الإشارة إلى أن هذه النشرة تتجه الى توفير سنة أساس واحدة لكافة بلدان المنطقة، مما يتيح للمعنيين بشؤون المقارنات الدولية إجراء تحليل مقارن لكافة المؤشرات الديموغرافية والسكانية لسنة إسناد محددة. ويعتمد إجراء التقديرات السكانية على اتباع المنهجيات والنماذج الديموغرافية الحديثة والمبرمجة إلكترونياً، التي يمكن أن توفر تقديرات دقيقة لحجم السكان وتركيبتهم العمرية وتوزّعهم حسب النوع الاجتماعي. وتشكل هذه التقديرات، المفصلة حسب العمر والجنس، الأساس الرياضي لاحتساب كافة المعدلات القياسية في مجال التعليم، والصحة، والمشاركة الاقتصادية والسياسية، واندماج المرأة، ومعدلات

وفيات الأطفال والرضع، وتوقع الحياة عند الولادة، ومعدلات الهجرة الصافية، لكل بلد من بلدان منطقة الإسكوا.

٥٥- وستصدر الإسكوا قريباً، ضمن خطة عمله لعام ٢٠٠٠ وتعزيزاً لدور وأهمية نشر البيانات السكانية في الوقت المناسب، رسماً توضيحياً جدارياً (Wall chart) يتضمن تبويباً لعدد من المؤشرات الديموغرافية الرئيسية وتحليلاً مقارناً لهذه المؤشرات في بلدان المنطقة.

٥٦- وضمن الإطار المشار اليه أعلاه والمتضمن إجراء تقديرات ديموغرافية لسكان المنطقة، عملت الإسكوا على خلق شبكة اتصالات مع الأجهزة المركزية للإحصاء والأجهزة الأخرى المرادفة، وأهمها دوائر الإحصاء ودوائر السجل المدني واللجان الوطنية للسكان. وتنحصر مهام هذه الشبكة حالياً في توفير ما يلي: (١) بيانات الإحصاءات الحيوية التي توفرها التسجيل المدني؛ (٢) المسوحات الديموغرافية، وأهمها المسح الديموغرافي والصحي (DHS)، ومسوحات الخصوبة الدورية؛ (٣) التعدادات السكانية للبلدان التي تقع ضمن السقف الزمني للتعداد.

باء- إصدار الدراسات التحليلية ضمن "النشرة السكانية"

٥٧- حيث أن عمل الإسكوا في مجال السكان يشمل حقلين رئيسيين هما حقل التقديرات الديموغرافية للسكان وحقل تكامل السكان والتنمية، وما ينطوي عليه هذا المفهوم من سياسات تتوخى ايجاد التوازن والتكامل بين الاثنين، وفي ضوء الأهمية المعطاة لتعزيز دور البحوث الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تصميم البرامج والأنشطة وفي وضع السياسات التي تستهدف تحسين نوعية الحياة، فإن قسم السكان يُعِدّ نشرة سكانية تصدر كل عامين، وقد صدر منها العدد ٤٧، في عام ١٩٩٨، وسيصدر قريباً العدد ٤٨، لعام ٢٠٠٠.

٥٨- وتتناول هذه النشرة مواضيع ذات أهمية على صعيد علاقة السكان بالتنمية، مع ما يفرزه ذلك من نشر لتجارب محلية ووطنية يمكن الاسترشاد بها والاستفادة منها أو محاكاتها في حالة توفر الشروط الملائمة، إذ ان هذه المواضيع غالباً ما تُعنى بمشاكل سكانية عامة تفرزها عملية التنمية، أو بمشاكل سكانية خاصة تواجهها بلدان منطقة الإسكوا. ومن ناحية أخرى، تتناول هذه النشرة البحوث والنماذج الديموغرافية التي يحللها المتخصصون في القضايا الديموغرافية، وذلك ضمن إطار بناء القدرات الوطنية في الوصول إلى نماذج وتطبيقات ديموغرافية وطنية تأخذ في الاعتبار وضع البيانات الإحصائية وبيانات السجل المدني وقصور التعدادات السكانية، وذلك في محاولة للوصول إلى تقديرات أكثر واقعية.

٥٩- وإضافة إلى نشر المعارف السكانية، تستهدف هذه النشرة تعزيز مبدأ تبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية في مجال البحث والتحليل، وذلك من خلال استقطاب مجموعات من الباحثين المتخصصين في قضايا التنمية من بلدان عربية مختلفة لكي يساهموا في الكتابة عن التجارب الوطنية في مجال تحليل العلاقة بين السكان والتنمية، وعن دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إحداث التوازن بين حجم السكان وتحسين مستوى الرفاه لكافة الفئات ومختلف الأعمار.

٦٠- كذلك تستقطب النشرة الباحثين المتخصصين في مجال الديموغرافيا وتعمل على تشجيعهم وتعزيز قدراتهم البحثية للوصول الى نماذج قياسية تلائم مستوى تطور البيانات الإحصائية، بما فيها بيانات التعدادات السكانية ونظم التسجيل المدني، وذلك من خلال نشر وتوزيع بحوثهم.

٦١- وفي ضوء ما ورد، خُصِّص العدد ٤٧، لعام ١٩٩٩، لمواضيع السكان والمساواة بين الجنسين، والحقوق الانجابية للمرأة، وتمكين المرأة. أما العدد ٤٨، لعام ٢٠٠٠، فقد خصص لبعض مجالات من التحليل الديموغرافي أهمها دقة النماذج القياسية ودورها في تقدير الخصوبة والوفيات في بعض بلدان المنطقة التي تعاني قصوراً في بيانات التعداد، وذلك بهدف الوصول إلى تقديرات أكثر دقة وأكثر واقعية.

جيم- التعاون الإقليمي في مجال السياسات السكانية

٦٢- ضمن المهام المنوطة بالإسكوا، التي تحدد في ضوء المنطلقات والقرارات الواردة في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، جرى تطوير المرحلة الأولى من نظام معلومات إلكتروني يعمل على حفظ وتوثيق السياسات السكانية التي أنشأتها البلدان العربية بهدف رصدها ومتابعة عملية تنفيذها. وقد أنشئ هذا النظام استجابة للمقررات الواردة في برنامج عمل المؤتمر المذكور، وسُمي بـ "نظام المعلومات حول السياسات السكانية" (PPIS). ويعمل هذا النظام، في المرحلة الحالية، على ما يلي: (١) توثيق السياسات السكانية، وذلك حسب مجالات تطبيقها، كالتعليم، والصحة، والإسكان، والنوع الاجتماعي،... الخ؛ (٢) توثيق الاستراتيجيات التي تتبناها البلدان المختلفة لتطبيق السياسات؛ (٣) يمكن لهذا النظام أيضاً أن يستوعب المؤشرات القياسية التي تعمل على رصد ومتابعة التقدم المحرز في مجال تنفيذ السياسات السكانية التي أقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦٣- ويهدف نظام المعلومات حول السياسات السكانية، في المدى القصير، إلى ما يلي: (١) توفير معلومات كافية للعمل على رصد السياسات السكانية في المنطقة، وتحديد البلدان التي تعمل على تنفيذ مقررات المؤتمر الدولي للسكان؛ (٢) إجراء المقارنات الدولية بين بلدان المنطقة على صعيد إنشاء السياسات؛ (٣) تسهيل مهام اللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية، لأن توفر نظام المعلومات السكانية سيعزز دور هذه اللجان في مجال تقويم السياسات السكانية واستراتيجياتها؛ (٤) تعزيز دور الباحثين وصانعي القرار في مجال التحليل المقارن للسياسات السكانية.

٦٤- وعلى المدى البعيد، سيساعد هذا النظام على: (١) إنشاء سياسة سكانية متكاملة على صعيد البلدان العربية؛ (٢) قياس مدى تنفيذ هذه السياسات وتحديد القطاعات التي تعاني من عدم كفاءة التنفيذ؛ (٣) تشخيص العوامل المؤدية إلى عدم كفاءة التنفيذ، خاصة تلك التي لها علاقة بالتخصيصات المالية وكفاءة توزيعها على القطاعات المختلفة.

دال- ورشات العمل

٦٥- نظمت الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ورشة عمل بعنوان "السياسات السكانية والتنمية المستدامة: مؤشرات المتابعة ونظم المعلومات"، عُقدت في بيروت خلال فترة ١٥-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، واستهدفت إطلاع البلدان العربية على المشروع المتكامل لنظام المعلومات السكانية الذي تعمل الإسكوا على تطويره. وقد دعي الى هذه الورشة ممثلو اللجان الوطنية للسكان وخبراء فنيون في مجال نظم المعلومات، ونوقشت فيها الجوانب النظرية والعملية لنظام المعلومات، وعلى وجه الخصوص مؤشرات متابعة تنفيذ السياسات. وشارك في جلسات ورشة العمل هذه كل من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. أما أهم توصيات الورشة فقد تمحورت حول القضايا الثلاث التالية: (١) تدريب العاملين ودعم القدرات الوطنية في مجال نظم معلومات السياسات السكانية؛ (٢) تحديد المؤسسات الوطنية الرديفة التي سوف تعمل على تطبيق نظام المعلومات السكانية والتي ستكون حلقة

الاتصال بين الجهات الوطنية والإسكوا؛ (٣) دعم القدرات الوطنية في مجال استخدام نظم المعلومات، وذلك عن طريق توفير الأدلة العلمية والإرشاد الفني.

٦٦- كذلك نظّمت الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، اجتماعاً لرؤساء اللجان/المجالس الوطنية للسكان وما يماثلها، وذلك في بيروت خلال الفترة ١٨-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. واستهدف الاجتماع: (١) متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (٢) تبادل الخبرات في مجال صياغة السياسات السكانية في البلدان العربية؛ (٣) مراجعة أعمال وحدة البحوث في جامعة الدول العربية، وخطة عمل الوحدة لعام ٢٠٠٠.

٦٧- وقد شاركت في هذا الاجتماع ١٥ دولة عربية، منها ١١ أعضاء في الإسكوا. واستعرض الاجتماع التقارير الوطنية والأنشطة التي تعمل اللجان الوطنية للسكان على تنفيذها خلال العام. كما نوقشت فيه ورقتان: الأولى عن هجرة الأيدي العاملة في الدول العربية، والثانية عن مؤشرات متابعة تنفيذ السياسات السكانية في الوطن العربي. أما توصيات الاجتماع فقد تمحورت حول: (١) أهمية إنشاء مواقع إلكترونية عن السكان وربطها بموقع رئيسي؛ (٢) أهمية تنفيذ مشروع نظام المعلومات حول السياسات السكانية من قِبَل الدول العربية؛ (٣) العمل على إعداد وصياغة الوثائق الوطنية للسياسات السكانية ضمن إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (٤) العمل على تنفيذ هذه السياسات وفقاً للأهداف المحددة في وثائق لاحقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (انظر وثيقة "الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، الصادرة عن الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون للأمم المتحدة، ١٩٩٩ (A(S-21/AC.1/L.1، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩).

٦٨- ونظمت الإسكوا أيضاً اجتماع فريق الخبراء بشأن الهجرة الدولية وسياساتها في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي عُقد في بيروت خلال فترة ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وحضره فريق خبراء متخصصين في الموضوع يمثل الدول الأعضاء في الإسكوا. وقد أتى هذا الاجتماع تنفيذاً لبرنامج العمل لعام ١٩٩٩، المتعلق بالسياسات السكانية الإقليمية، واستجابة لتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي أكد على أهمية شمل الهجرة الدولية بالسياسات العامة. وتتلخص أهداف الاجتماع بالتالي: (١) بحث ومناقشة أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الهجرة الدولية؛ (٢) تحديد العوامل التي تساهم في الهجرة على صعيد المنطقة؛ (٣) مناقشة وتحديد الأنماط التقليدية والأنماط المستحدثة للهجرة في المنطقة؛ (٤) تحديد الإطار العام للسياسات الفعالة التي تعمل على الحد من الهجرة ومن استنزاف القوى العاملة في بلدان المنشأ في المنطقة.

٦٩- أما التساؤلات التي طرحها الاجتماع فتتمحور حول مستقبل الهجرة العربية في ضوء التحديات الاقتصادية الجديدة والتحولات وفرص التعاون التي تشهدها المنطقة بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص. فمن جهة، تبقى فرص انخفاض الهجرة والبطالة مرتبطة بمدى تكيف الاقتصادات الوطنية مع واقع الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن جهة ثانية تبقى هذه الاقتصادات مرتبطة بمدى نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي وببناء اقتصاد منتج يمكنه خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تقليص حجم الهجرة. إلا أن ذلك كله يرتبط بعامل آخر له دور قد يكون أكبر من دور الإنتاجية الاقتصادية، وهو العامل السياسي، إذ وجد في الكثير من الأحيان أن لهذا العامل قوة دفع قد تكون أكبر بكثير مما للعامل الأول.

٧٠- وأما التوصيات التي خرج بها اجتماع فريق الخبراء، فبالرغم من تعدد المقترحات بشأنها، تحث هذه المقترحات، بمجملها، البلدان المتأثرة بالهجرة الدولية على ما يلي: (١) التعاون بهدف إدراج هذه المسألة في

برامجها السياسية والاقتصادية؛ (٢) تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، التي تكفل توازناً اقتصادياً أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ (٣) زيادة الجهود التي تبذل في مجال ضمان احترام حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون وتدعيم الديموقراطية.

٧١- وشارك في الاجتماع خبراء من الأردن، والسلطة الفلسطينية، ولبنان، وجمهورية مصر العربية، واليمن، وخبراء من جامعة الدول العربية، وخبير من معهد FAFO للعلوم الاجتماعية التطبيقية في أوسلو، وخبراء من الإسكوا.

خامساً- أهم الأنشطة في مجال القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد

٧٢- ركزت الإسكوا نشاطها، خلال هذه المدة، على تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية الرئيسية في المنطقة العربية، وذلك من خلال المتابعة المتكاملة للقضايا والمسائل الاجتماعية المتعددة الأبعاد ذات الأولوية في منطقة الإسكوا بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة.

ألف- الاجتماعات والدراسات

٧٣- خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، عقدت الإسكوا ستة اجتماعات (مؤتمرات إقليمية، حلقات حوار، اجتماع خبراء، ورشات عمل تدريبية) هي:

٧٤- اجتماع اللجنة التوجيهية لمشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة، في الدول العربية، للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، الذي عُقد في بيروت في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ بهدف مراجعة واعتماد خطة عمل للمشروع المذكور، وتوجيهها نحو الاستجابة لاحتياجات الدول العربية وبناء قدراتها الوطنية في مجال تنفيذ ومتابعة توصيات المؤتمرات الدولية بشأن التنمية الاجتماعية، وكذلك تكييفها مع الواقع التنموي والثقافي العربي. وشارك في الاجتماع خمسة وعشرون ممثلاً للدول العربية، وللمنظمات الإقليمية العربية، والوكالات المتخصصة، والمكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة. وأقرت اللجنة خطة العمل التي تتكون من أربعة وعشرين نشاطاً، والتي أعدتها وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد في الإسكوا وتضطلع بتنفيذها خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. كما اعتمدت اللجنة الأسس والاختصاصات المرتبطة بعملها ومهامها وصلاحياتها كما وردت نصاً في وثيقة المشروع المذكور.

٧٥- حلقة الحوار حول الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني في إطار متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية، التي عُقدت في بيروت خلال فترة ٤ و٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد شارك في هذه الحلقة ثلاثة وأربعون خبيراً من الدول العربية، وممثلون لمنظمات دولية وإقليمية وعربية انضموا الى الحلقة بصفتهم الشخصية، ولما يتمتعون به من خبرة ومعرفة، ولما قدموه من مساهمات فكرية وخبرة عملية في هذا المجال. ونوقش في الحلقة مفهوم الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على أساس التكامل، باعتبار هذه الشراكة أفضل آلية لترسيخ العمل الإنمائي. وناقشت الحلقة أيضاً دراسة ثانية حول الشراكة الحكومية الشعبية والحكم السليم، ودراسة ثالثة عن التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات الأهلية، ودراسة رابعة حول دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية. كما عرضت دراسة لثلاث حالات عربية، ناقشت التطبيق المحلي للشراكة بين المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية. وقدمت دراسة سادسة تحليلاً لدور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ ومتابعة المؤتمرات العالمية. وقد بيّنت الدراسات المذكورة والمناقشات أهمية الشراكة في تمكين المجتمعات العربية وتطوير قدراتها، ومتطلبات تعزيز الإمكانات المتوفرة ودعمها بالمعرفة الضرورية لتنشيط دور الشركاء وتقويته في مواجهة

العقبات والصعوبات التي تواجه العمل الإنمائي الاجتماعي القائم على شراكة حقيقية فعّالة بين الحكومات والمنظمات الأهلية.

٧٦- المؤتمر العربي للمتابعة الإقليمية المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، الذي عُقد في بيروت خلال فترة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد استهدف هذا المؤتمر، الذي نظمته وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد بالتعاون مع جميع أقسام/وحدات شُعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها، مراجعة ما أُنجز من توصيات وبرامج/خطط عمل المؤتمرات العالمية على المستويين الوطني والإقليمي العربي؛ والتعرف إلى الآليات التي استخدمت للقيام بعمليات التنفيذ والمتابعة، والى أهم الأنشطة والأعمال التي نفذت في إطار الأهداف المنشودة للمؤتمرات العالمية المذكورة؛ وكذلك استعراض أهم المؤشرات والأدوات والوسائل المستخدمة لقياس الآثار الفعلية للأنشطة والأعمال التي أُنجزت بهدف وضع مقترحات عملية لتحسين الأداء وتعزيز عملية التنفيذ.

٧٧- وكان من أهم توصيات هذا المؤتمر: التأكيد على دور الإرادة السياسية في تعزيز قضايا التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وما تضمنته خطط عمل المؤتمرات العالمية في هذا الشأن، بما يلبي احتياجات الدول ويراعي ظروفها وخصوصياتها وكذلك دعوة كل دولة عربية إلى تطوير آلية وطنية، كتشكيل لجنة أو مجلس أو أي صيغة مؤسسية أخرى للتنسيق تضم في عضويتها ممثلين عن اللجان الوطنية الخاصة بالمتابعة المنفردة لكل من المؤتمرات العالمية؛ وأيضاً دعوة الدول الى تطوير وتعديل التشريعات والقوانين بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاجتماعية ومواجهة المستجدات والتحديات؛ وإضافة الى ذلك، دعوة الإسكوا الى إعداد دراسة متخصصة حول المؤشرات الاجتماعية، وتكثيف التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى بما يضمن تكامل جهودها في مجال التنمية الاجتماعية، وتطوير قاعدة بيانات ونظام معلومات لمتابعة التغيرات والاتجاهات في عناصر التنمية الاجتماعية ومجالاتها كمياً وعلى صعيد السياسات. كذلك شدد المؤتمر على أهمية دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام في تفعيل عملية تنفيذ برامج وخطط عمل المؤتمرات العالمية وتسريعها على المستويين الوطني والإقليمي.

٧٨- حلقة حوار حول قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، تجاه توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعتها، وقد عُقدت في القاهرة خلال فترة ١٩-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وشارك فيها زهاء ستين شخصاً يمثلون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومؤسسات الإعلام ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأسهمت في تنظيم هذه الحلقة جامعة الدول العربية ووزارة الشؤون الاجتماعية المصرية ومركز البحوث للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق. وتركز الحوار على تقويم أداء المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ ومتابعة المؤتمرات العالمية، وبحث المعوقات التي تضعف أداء المنظمات الأهلية، وسبل تمكين المجتمع المدني ليكون شريكاً فاعلاً في عملية التنمية؛ وكذلك على مناقشة أسس وأساليب الحث والعمل على توفير شرط قيام علاقة شراكة تكاملية بين الفاعلين في العمل الإنمائي الاجتماعي وما يتطلبه ذلك من ارتقاء بقدرات المنظمات غير الحكومية.

٧٩- وقد تضمن التقرير الختامي توصيات هامة تتعلق بعناصر صياغة استراتيجية للعمل المشترك بين منظمات العمل الأهلي، وتوفير المناخ المناسب لعمل المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالدولة، وتعميق طابعها المؤسسي وأساليب تطوير قدراتها وتمويلها.

٨٠- اجتماع فريق خبراء حول ديناميات الترابط بين التنمية الاجتماعية المستدامة وبين الهجرة والفقر والتوسع العمراني. عُقد هذا الاجتماع في بيروت خلال فترة ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠،

وبالتعاون بين وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد وقسم المستوطنات البشرية. وقد ذكر هذا الاجتماع ضمن نشاط قسم المستوطنات البشرية.

٨١- الاجتماع الإقليمي حول المؤشرات الاجتماعية في إطار تنفيذ ومتابعة المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة في البلدان العربية، الذي عقدته وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد بالتعاون مع شعبة الإحصاء في الإسكوا والشُعبة الإحصائية في الأمم المتحدة ووزارة الاقتصاد الوطني العُمانية، وذلك في مسقط خلال فترة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. استهدف هذا الاجتماع التعريف بالمؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالمؤتمرات العالمية وبالجهود الوطنية المبذولة في مجال تنسيق وترشيد تلك المؤشرات الأساسية، والوقوف على مدى اعتماد الأجهزة الإحصائية لها، بما في ذلك مؤشرات التقييم القطري المشترك. وشارك في الاجتماع منتجو ومستخدمو المؤشرات في معظم الدول العربية، وممثلون للمنظمات العربية والإقليمية والدولية، وخبراء في هذا المجال.

٨٢- وتضمن التقرير الختامي للاجتماع مجموعة من التوصيات التي أكدت على أهمية الموضوع وتبادل المعرفة والخبرة في هذا المجال؛ والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتضافر جهود منتجي ومستخدمي المؤشرات والإحصائيات الاجتماعية في الدول العربية؛ وكذلك التعاون والتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة في هذا المجال. ودعا المجتمعون هذه المنظمات، وبخاصة الإسكوا، الى عقد ورشات عمل تدريبية حول إعداد المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات التقيّيم المشترك.

باء- نظام المعلومات لمتابعة واقع التنمية الاجتماعية واتجاهاتها

٨٣- تعكف الإسكوا على تصميم وإعداد نظام للمعلومات يتكون من جزءين مترابطين، أولهما كمي، يضم المؤشرات الاجتماعية، مصنفة حسب الدولة والنوع الاجتماعي، في جميع مجالات التنمية الاجتماعية كالمؤشرات السكانية، والتعليم، والاستخدام، والإسكان، والغذاء، والصحة وغيرها؛ أما الجزء الثاني فيضم السياسات والتشريعات ذات العلاقة بالمجالات والموضوعات المكونة للجزء الأول. ويستهدف هذا النظام، الذي يستخدم برنامجاً خاصاً للحاسب الآلي، توفير البيانات والسياسات اللازمة لبحث وتحليل واقع وتطور القضايا الاجتماعية من منظور شمولي متعدد الأبعاد؛ وكذلك متابعة ورصد التقدم الذي تحرزه الدول العربية في تنفيذها للخطط/برامج العمل الصادرة عن المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة.

جيم- المواد والنشرات الإعلامية

٨٤- أصدرت الإسكوا كراساً (Brochure) في صورة بطاقات تضم كل منها المعلومات المتعلقة بموضوع معين أكدت أهميته توصيات المؤتمرات العالمية المعنية بالقضايا الاجتماعية، وهي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني، ١٩٩٦). فبناء على التحليل الذي اضطلعت به الوحدة لتوصيات المؤتمرات المشار إليها، واستخلاص القضايا والموضوعات المشتركة فيما بينها، كتلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية، والتخفيف من حدة الفقر، وحماية البيئة، وتمكين المرأة وتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وتعزيز دور الأسرة بوصفها الخلية الاجتماعية الأساسية، والحراك السكاني...الخ، لُخّص مضمون التوصيات الخاصة بكل موضوع، وأُشير الى أرقام تلك التوصيات كما وردت في الوثائق المرجعية للمؤتمرات لتسهيل عملية الرجوع إليها عند الحاجة. وقد وزعت هذه الكراسات بصورة واسعة على المؤسسات والأفراد المعنيين بالأمر في جميع الدول العربية.

٨٥- وتصدر الإسكوا نشرة إعلامية سنوية بعنوان Follow-up (المتابعة)، تتضمن معلومات وأخبارا وملخصات عن الأنشطة التي تضطلع بها في إطار مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة، في الدول العربية، للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة؛ وكذلك مما تقوم به الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية، ومنظمات الأمم المتحدة، وغيرها، من أعمال وإنجازات في المجال ذاته. وحتى الآن أصدر عددان من هذه النشرة.

٨٦- وقد أنشئ موقع خاص على الانترنت ضمن موقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، للتعريف بأهداف وأنشطة مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة، في الدول العربية، للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، ولإبراز أهمية إدراج توصيات تلك المؤتمرات في برامج التنمية الاجتماعية في الدول العربية، لما لهذا الأمر من آثار إيجابية على تحسين نوعية الحياة، وبدون أن يكون له أي تعارض مع السيادة والهوية الثقافية والخصوصية الوطنية ولا أي آثار سلبية عليها.

دال- الخدمات الفنية الاستشارية

٨٧- في إطار التنسيق والتعريف بمشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة، في الدول العربية، للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، والنظر في إمكانية الاستفادة مما تقدمه الأنشطة التي يتضمنها المشروع، ولا سيما الدراسات، وآليات التنفيذ والمتابعة، وورشات العمل التدريبية، والاجتماعات الإقليمية التي تتيح الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال وغيرها، تم القيام بعدد من المهام الاستشارية الى عدد من الدول الأعضاء شمل الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وقطر، ومصر. وقد نفذت غالبية هذه المهمات على هامش التحضير لعقد بعض الاجتماعات وحلقات الحوار المشار إليها سابقا في هذه الدول، كما نفذ بعضها الآخر بناء على طلب الدول (كدولة الإمارات العربية المتحدة) من الإسكوا تقديم المعونة الفنية للتدريب على إعداد التقارير الوطنية لمتابعة المؤتمرات العالمية، بالإضافة إلى إعداد التقارير الأخرى كتقارير تقييم المشاريع وتنفيذ البرامج وغيرها.

هاء- التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية

٨٨- تقوم الإسكوا بتنفيذ أنشطتها بالتعاون والتنسيق مع المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يمول مشروع المتابعة الإقليمية للمؤتمرات العالمية، ومع جامعة الدول العربية. وتشارك في تنفيذ الأنشطة مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، تبعا لعلاقة النشاط بمجال عمل واهتمام كل من تلك المؤسسات. كذلك تتوخى الإسكوا إشراك مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية في عملية تنظيم وتنفيذ بعض الأنشطة، كمدخل عملي الى بناء قدرة تلك المنظمات.

٨٩- وبناء على طلب من ممثلي الدول العربية ومن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أثناء انعقاد المؤتمر العربي للمتابعة الإقليمية المتكاملة المذكور آنفا، أضيف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (قمة الطفولة) (١٩٩٠) إلى مجموعة المؤتمرات العالمية التي تقوم الوحدة بمتابعة تنفيذ توصياتها. وبذلك قامت علاقة تعاون مباشرة مع منظمة اليونيسيف في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى لمتابعة قمة الطفولة بعد عشر سنوات. فقد عقدت، في هذا الصدد، عدة لقاءات فنية، وشاركت الإسكوا منظمة اليونيسيف في تنظيم اجتماع إقليمي لخبراء تحضيرا للمؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى.

٩٠- وفي إطار التعاون والتنسيق بين اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، قامت الإسكوا، بناء على طلب الأمين التنفيذي للإسكوا، بإعداد مذكرة منهجية (Methodology note) ليتم تقديمها باسم اللجان الإقليمية جميعا

إلى الجلسة الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن القسم المتعلق بالتنسيق (ECOSOC 2000 Review/Coordination-Segment)، وكان موضوع المذكرة التعاون والتنسيق بين اللجان الإقليمية بشأن المتابعة والتنفيذ للمؤتمرات العالمية (Inter-regional Cooperation on Integrated and Coordinated Implementation of and Follow-up to Major United Nations Global Conferences)، مما يتيح المجال لاستخدام أسلوب ومنهج واحد في إعداد التقارير الإقليمية للمتابعة المذكورة والمقارنة بين أوجه التقدم المحرز على المستوى الإقليمي في هذا المجال.

سادسا- الدروس المستفادة والاقتراحات

٩١- لقد ترافقت التغيرات الكبرى التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينات مع تأثيرات بالغة الأهمية على التنمية الاجتماعية في دول المنطقة. وأصبحت الوتيرة المتسارعة لحدة المشكلات الاجتماعية، وخاصة في مجالات الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي وأزمة الإسكان ونمو المناطق العشوائية، مدعاة قلق متزايد لدى الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني حيال فعالية الجهود المبذولة لمواجهة هذه المشكلات.

٩٢- إن ترابط قضايا التنمية الاجتماعية، وخاصة القضايا المتصلة بالتنمية البشرية والمرأة والسكان والمسكن والبيئة والعدالة وحقوق الإنسان والحكم السليم، يؤدي إلى ضرورة تنسيق الجهود وتعزيز آليات الشراكة بين الجهات المعنية بالتنمية الاجتماعية في تخطيطها للسياسات وفي تنفيذها للبرامج الشمولية.

٩٣- وإن تفعيل شبكات العمل وتعزيز قدرة نقاط الاتصال بين الوزارات المعنية بالتنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة، من جهة، وبينها وبين الإسكوا، من جهة ثانية، هو مسألة حيوية في مجال العمل المجدي لتخطيط السياسات وتنفيذ البرامج التنموية.

٩٤- ورغم ذلك، فما زال الطابع الرعائي يغلب على معظم البرامج الاجتماعية في دول غربي آسيا، مقارنة بالطابع التنموي، كما يغلب على هذه البرامج طابع عدم التناسق والازدواجية في بعض الأحيان. وعليه فإن المطلوب أولا هو تنسيق هذه البرامج بين الوزارات المعنية وبين الجمعيات الأهلية، بشكل يسمح ببلورة سياسة اجتماعية واضحة.

٩٥- وإننا، إذ نضع هذه المسائل أمام لجنتكم الموقرة، لنأمل أن نناقشها بعمق للتوصل سوية إلى الحلول الناجحة بما يسرع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا.